مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
الأردن إنموذجاً

د. صفوان محمد حامد مطالقه
المملكة العربية السعودية

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من خلال التطرق للأردن إنموذجاً، وذلك من خلال مجموعة من الصعوبات المالية والصعوبات التنظيمية والتشريعية و الصعوبات الفنية والإدارية ، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة على (73) مشروعاً تجاري وصناعي وزراعي في امانة عمان في الأردن وعليه أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

فيما يتصل بالصعوبات المالية تبين أن (61) مشروعاً لم يعانِ من صعوبة في توفر التمويل، في حين أن (12) مشروعاً قد عانى من هذه الصعوبة.

1- فيما يتصل بالصعوبات التنظيمية والتشريعية تبين أن المشاريع التجارية والصناعية شكلت بدرجة متقاربة أعلى نسب مئوية، كذلك يتضح أن المشاريع الصناعية في العينة كانت أكثر المشاريع التي واجهت صعوبة في التسويق، بحيث بلغت نسبة المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة (26.67%)

2-فيما يتصل بالصعوبات الفنية والإدارية تبين أن المشاريع الصناعية نسبياً كانت أكثر المشاريع التي واجهت صعوبة قلة الخبرة، كذلك بينت النتائج أن المشاريع الصناعية هي أكثر المشاريع في العينة التي تميز أصحابها بأنهم من المتحصلين على مستوى علمي ثانوية وما فوق وبنسبة وصلت إلى (80%)، وأخيراً بينت نتائج الدراسة أن المشاريع الصناعية هي أكثر المشاريع في العينة التي تميز أصحابها بأنهم من المتحصلين على مستوى علمي ثانوية وما فوق وبنسبة وصلت إلى (80%).

Abstract

The study aimed to identify to what extent the small and medium enterprises in the Arab States can success, Jordan addressed as a model, through various financial, regulatory and legislative, technical and administrative difficulties. The study was applied on (73) commercial, industrial and agricultural projects in the Great Municipality of Amman in Jordan, the results of the study was as follows:

1. With respect to financial difficulties, there were (61) projects that did not have funding difficulty, on the other hand 12 projects have suffered from this difficulty.

2. Regarding the regulatory and legislative difficulties, commercial and industrial projects proved the highest degree of convergent percentages, as well as it was clear that the industrial projects in the sample have faced difficulty in marketing, the projects percentage that have suffered from this difficulty was (26.67%)

3. As for the technical and administrative difficulties, industrial projects have faced the difficulty of lack of experience mostly; they were also characterizing their owners of being either secondary scientific level certificated or higher, with a percentage of (80%).

مقدمة:

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في عملية التنمية الشاملة بكافة جوانبها في مجمل الدول، وذلك للدور المهم الذي تعلبه تفعيل عملية العمالة، حيث توفر هذه المشروعات الفرص للعمل وبشكل واسع نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل، وبالتالي المساهمة بفعالية في حل المشكلات التي يواجه المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك دورها في إيجاد مشروعات حديثة تدعم النمو الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولية إقامة المشروعات عادة ما ترجع إلى قرار الحكومات نظراً لحجم الاحتياجات الموارد المتعلقة بالجانب المادي والبشري، إضافة إلى مستلزمات ومقومات أخرى، والتي يصعب على المستثمر تأمينها، وانطلاقاً من الدور الفعال الذي يمكن لهذه المشروعات المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد انتهجت الكثير من الدول المتقدمة بتشجيع وبدعم هذا النوع من المشاريع وهذا ما أدى إلى طفرة نوعية متميزة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في تلك الدول (كنجو، 2007).

ومن ناحية أخرى فأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤدي أدوراً مهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث انها تشكل نسبة كبيرة من تلك المشاريع وفي مجالات متعددة و متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في استقطاب الأيدي العاملة، وكذلك لها دور في العائد الاقتصادي للبلد، كما تؤدي دوراً مهماً في اكتساب مجموعة من المهارات المتعلقة بالجانب الفني والتقني، وبناءً على ماسبق فهي تقوم بتلبية الحاجات الأساسية من سلع وخدمات وغيرها.

وعليه فأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل العصب الرئيس لاقتصاد أية بلد، حيث تتميز بالقدرة على توفير الفرص المتعلقة بالعمل والنشاط المجتمعي، كما أنها تؤدي دوراً هاماً في تحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن أنها تحتاج إلى تكاليف رأسمالية بسيطة نسبياً لبدء العمل فيها، كما يميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها بالقدرة على توظيف الايدي العاملة الغير مؤهلة تأهيل تام وغير الماهرة، كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، كذلك انخفاض نسبة المخاطرة فيها، كذلك تساهم هذه المشروعات في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل (عليو، 2009).

ومن هذا المنطلق تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأكثر شيوعاً، والأكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية. ومن منطلق لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)، وذلك من خلال الركن الأول والثالث والسادس من الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن 2014-2018" وبنود برنامج العمل المرتبط بها وفحواها يتمحور حول إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية مواتية أكثر للمشاريع الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تحسين القدرات والإمكانيات الإدارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة لتحقيق مستوى أداء أعلى من حيث: الإنتاجية ومعدل الدوران والعمالة والجودة والإبداع، وأخيراً خلق أسواق من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال: (JEDCO, 2014)

1- الإنفتاح على فرص المشتريات العامة.
2- زيادة قدرة وميل هذه المشاريع للتصدير.
3- زيادة مشاركة هذه المشاريع في سلاسل التوريد للشركات الكبيرة.
4- الترويج لنماذج حقوق الإمتياز كمنهج لبناء الأسواق.

في ضوء ما تقدمَّ رأى الباحث أنَّ تتوجه هذه الدراسة إلى الميدان الصناعي والتجاري للتعرف إلى مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، في محاولة متواضعة لبيان أهمية هذه المشروعات من توفير الفرص، وبالتالي الحد من البطالة، إضافة إلى تحسين الدخل وهذايؤدي بدوره إلى الحد من الفقر، وأخيراً على أنها تُعَد فرصة للاستثمار الآمن، مستغلاً في ذلك ما يطرح على الساحة الصناعية والتجارية من ضرورة التطوير والتحديث في الشركات والمؤسسات حتى تصبح مخرجاتها قادرة على الإبداع والابتكار، لذلك ينبغي أن تعنى السياسات الحالية في المملكة الأردنية الهاشمية، بالاهتمام وتحفيز وتسهيل الطرق والوسائل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليصار إلى تحقيق معدل جيد من التنمية التي بدورها تكون حلاً لمشكلات المجتمع الاقتصادية.

أولاً- مشكلة البحث

تجدر الإشارة إلى الدور المحوري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حل كثير من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول، إضافة إلى الدور الذي تلعبه في الإنتاج والتشغيل، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. والمستقرئ للوضع الحالي يجد أن التنمية الاقتصادية في الأردن متردي نوعاً ما، وهذا ما دفع الباحث إلى التطرق لهذا الموضوع كونه يساعد في إيجاد الحلول المناسبة ووضع المعايير الصحيحة من خلال دراسة ميدانية على بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن

التي من الممكن أن تسهم في حل المشكلات الاقتصادية، ومن هنا تولدت مشكلة البحث، وبدأت تتبلور في ذهن الباحث مجموعة من الأسئلة تتصل في ماهية مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ومن هذا المنطلق فإن مشكلة البحث تتمحور حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ؟

ثانياً– أهمية البحث

تكمن أهمية البحث بمجموعة من النقاط تتمثل في الآتي:

1- القاء الضوء على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الشاملة وتحقيق أهداف على المستويين أالقتصادي والاجتماعي.
2- تحديد الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.
3- توضيح أنواع الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة لنجاحها

ثالثاً– أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق الآتي :

1- التعرف إلى مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات المالية.
2- التعرف إلى مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات التنظيمية والتشريعية.
3- التعرف إلى مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات الفنية والإدارية.

رابعاً– أسئلة البحث

تتبلور أسئلة البحث انعكاساً لأهداف البحث ومن خلال التساؤل الرئيس للمشكلة في الآتي:

1- ما مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات المالية ؟
2- ما مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات التنظيمية والتشريعية ؟
3- ما مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات الفنية والإدارية ؟

خامساً – محددات البحث

ـــــــ **الحدود الزمانية**: تم تطبيق أدوات البحث في السنة الحالية / 2015 /

ـــــــ **الحدود المكانية**: تم تطبيق أداة البحث في أمانة عمان على (73) مشروعاً من المشاريع المتوسطة والصغيرة.

الحدود العلمية(الموضوعية): عمد الباحث إلى تقديم دراسة منظمة عن مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وقد تمثل تحديد مدى نجاح المشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن من خلال ثلاثة صعوبات هي: 1- الصعوبات المالية 2- الصعوبات التنظيمية والتشريعية 3- الصعوبات الفنية والإدارية، وستكون هذه الصعوبات محاور أساسية للجانب الميداني.

سادساً – مصطلحات البحث، فيما يلي توضيحاً للمفهومات الرئيسة المستخدمة في البحث.

المدى: يُعرفه الباحث بأنه "مهمات المشارع الصغيرة والمتوسطة في حل تخطي الصعوبات: المالية والصعوبات التنظيمية والتشريعية والصعوبات الفنية والإدارية وأخيراً الصعوبات الاقتصادية.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تُعرف على أنها نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر(العبري، 2005). كما تعُرف على أنها تلك المنشآت الصغيرة والمتوسط التي تعتمد على مجموعة من الأسس بما يتصل بعدد العمال وحجم رأس المال، وهناك تعريفات أخرى تنطلق من استخدام مقدار المبيعات أومعايير أخرى (المحروق ومقابلة، 2006).

سابعاً – الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة زيدان (2005) بعنوان: المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2001.

هدفت الدراسة التعرف إلى المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2001، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول. كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءاً منها مهددٌ بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

دراسة القاضي (2005) بعنوان: المشروعات الصغيرة الممولة من هيئة مكافحة البطالة في محافظة حلب.

هدفت الدراسة التعرف إلى مجموعة المشروعات الصغيرة الممولة من هيئة مكافحة البطالة في محافظة حلب في سورية، وذلك في إطار عام لتقييم تجربة الهيئة في عملية إقراض المشروعات الصغيرة ومحاولة للتعرف على الصعوبات التي واجهت هذه العملية أو السلبيات لتفاديها. ورغم أن نتيجة الدراسة عموماً كانت مشجعة، بحيث تم قياس نجاح عملية التمويل من خلال نجاح المشاريع وتحسس آثارها على المستويات الأربعة، الفردي والعائلي والمجتمعي وأخيراً على المستوى المشاريعي. إلا أن هذه الدراسة نظرت إلى الموضوع من المنظور الداخلي بعيداً عن الإطار الاستراتيجي، حيث ركزت على آلية عمل الهيئة في عملية الإقراض أو التمويل للمشروعات الصغيرة وأغرقت في تفاصيل عمل الهيئة، وذلك بغية تحسين أدائها من خلال دراسة آلية عملها، وهذا طبيعي ومفترض بحكم طبيعة هذه الدراسة المفترض أن تساعد في نتائجها في تحسين وتطوير أداء عمل الهيئة، وهذا ما أكدته وأوصت به الدراسة بأن الهيئة يجب أن تعمل بصفتها مؤسسة اقتصادية تنموية بشكل عام أحد مهامها التمويل والإقراض إضافة إلى دورها الاستشاري والاستثماري.

دراسة قدومي (2009) بعنوان: تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن (المعوقات والتحديات).

اعتبرت الدراسة المشاريع الصغيرة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الإقتصادية على اختلاف أحجامها، تسعى هذه الدراسة إلى البحث في أهمية المشاريع الصغيرة، والتعرف على اهم المعوقات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل المطلوب، وما هي أهم معوقات تمويل المشاريع الصغيرة. وهذا من خلال دراسة ميدانية على عينة من أصحاب هذه المشاريع، حيث تم تحليل 568 استبانة ومن خلال التحليل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها – عدم كفاية مبلغ التمويل من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، فضلا عن قيام هذه المؤسسات الممولة بالتشدد في طلب الضمانات مقابل الموافقة على القرض، كما أن ارتفاع معدلات فائدة القروض كان أحد اهم المعوقات التي واجهت أصحاب المشاريع عينة الدراسة. بناء على نتائج الدراسة فقد أوصى الباحث على ضرورة قيام مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير كامل مبلغ التمويل المطلوب لضمان نجاح المشروع وتسديد أقساط القرض، وضرورة تفعيل دور الحكومة في ضمان هذه القروض من قبل مؤسسة مختصة بضمان القروض، كما اوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتأسيس صندوق خاص لتمويل المشاريع الصغيرة وبمعدل فائدة منخفض.

دراسة ظاهر (2010) بعنوان: آثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

هدفت الدراسة بيان أهمية دور المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاقتصاد، الى نقاش الاستراتيجية المحاسبية (الاطار المفاهيمي للمحاسبة) ومدى توفرها في انظمة المحاسبة العاملة في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك من خلال نقاش علمي فلسفي لمستويات الاطار المفاهيمي في تلك المؤسسات. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج يمكن تلخيص اهمها بالتالي:

أن اغلب بنود الاطار المفاهيمي للمحاسبة غائبه في نظام المعلومات المحاسبي العامل في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما كان من نتائج الدراسة غياب الاطار المفاهيمي للمحاسبة أو اختلاله في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم سيؤدي الى بعض الاثار السلبية مثل: اعتماد المؤسسات الصغيرة على محاسبين قليلي الخبرة وانتقائهم بناء على تدني الأجور، أو ستساهم هذه المؤسسات في تدني أجور المحاسبين وبالتالي المساهمة في البطالة المقنعه، كما عدم تمكن تلك المؤسسات من امتلاك بنية مالية متينة، وبالتالي جعلها عرضها لأي هزات اقتصادية قد تؤدي الى انهيارها، وبالتالي مساهمتها في زيادة الفقر والبطاله، وأخيراً عدم تمكن تلك المؤسسات من مجارات المؤسسات العملاقة، أو المؤسسات الشبيه في الأسواق العالمية، وخصوصاً لتدني المستويات التقنية.

دراسة منتدى الأعمال لفسطيني (2013) بعنوان: تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن (المعوقات والتحديات)

هدفت الدراسة التعرف إلى ماهية المشروعات الصغيرة والمعوقات والتحديات التي تواجهها، كذلك تتطرقت الدراسة إلى تعريف المشروعات الصغيرة وأهميتها وطرق التمويل للمشروعات الصغيرة، كما بينت الدراسة معوقات التمويل بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، وأخيراً تطرقت إلى طرق تطوير عمل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (WORLD TRADE ORGANIZATION,2013) بعنوان: التجارة الالكترونية والتنمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة: *Electronic Commerce, Development and small medium-sized Enterprises*

هدفت الدراسة التعرف إلى طبيعة العلاقة بين التجارة الالكترونية والتنمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تفعيل دور هذه المشاريع في مواجهة التحديات التي تواجهالبلدان الأقل نمواً، كما أكدت الدراسة على أهمية الصادرات من خلال تلك المشاريع في ضوء التجارة الالكترونية وما توفرها شبكة الانترنت، إضافة إلى بيان دور التكنولوجية في الأعمال التجارية، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً جوهرياً في تنمية المجتمعات وتحقيق أكبر قدر ممكن من انخفاض معدل البطالة.

دراسة (Doyle,2006) بعنوان: أهمية المشاريع الصغيرة والتوسطةThe importanc of small and medium-sized enterprises

هدفت الدراسة التعرف إلى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الامريكية من خلال تطبيق دراسة على 167000 من الشركات الصغيرة والمتوسطة لبيان أهمية هذع الشركات على السوق التنافسية وعلى تحقيق معدل عمالة جيد، حيث بينت الدراسة أن كل شركة استوعبت من (100-1000) عامل، بحيث يكون التناسب ما بين توظيف العمال متناسب مع ما تقوم الشركة من اعمال تجارية وصناعية، وكان من أهم نتائج الدراسة تعزيز خدمة العملاء لدى الشركات وضمان الخصوصية والحماية الذاتية للعاملين، كما اكدت الدراسة على أهمية إدارة المعلومات في هذه الشركات.

دراسة (Economic Development,2011) بعنوان: هيكلية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيوزيلندا The Structure of small and medium-sized in New Zealand

هدفت الدراسة التعرف إلى هيكلية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيوزيلندا، وذلك من خلال مسح عمليات (BOS)، والمسح السنوي (AES) للمؤسسات العامة والخاصة، إضافة إلى استخدام قاعدة بيانات للشركات الصغرى والمتوسطة، وكانت الدراسة قد اتجهت نحو عمليات مسح القوى العاملة ومدى فاعليتها في تلك المؤسسات، وقد بينت الدراسة من خلال نتائجها أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات سواءً من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها. حيث يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

مما يستحق الذكر أن اختلاف هدف الدراسة الحالية وأسئلتها وعيِّنتها جعلها مختلفة عن الدراسات السابقة، مع الإشارة أن هذا الاختلاف لا ينفي أن الباحث استفاد من الدراسات السابقة من حيث المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة في بيان **مدى نجاح المشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن** من خلال دراسة طبقت على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما استفاد

الباحث من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وطريقة عرضها للجانب الميداني، وهذا يعني أن الدراسة الحالية جاءت امتداداً للدراسات السابقة من حيث أهمية توجيه المؤسسات الصناعية والتجارية العامة والخاصة نحو أهمية وتفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

الإطار النظري

تمهيد:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن مشكلات كثيرة تقلل من القدرة على تطويرها وتفعيلها، ومنها المتعلقة ببيئة الاستثمار والقدرات المالية و الإدارية والتنظيمية، إضافة إلى اشكالية الحصول على التمويل المناسب لهذا النوع من المشاريع، ويعد نقص التمويل من المعوقات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات، ومن هذا المنطلق لابد من الاخذ بعين الاعتبار و التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن لمواجهة و التغلب على هذه التحديات والصعوبات التي تواجهها.

أولاً : مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يثير مفهوم المشاريع الصغيرة و المتوسطة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، ففي الواقع لا يوجد هناك تعريفاً واحداً للمشاريع الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يسري على جميع المشاريع وفي كل المناطق وتحت كل الظروف، وذلك لأن الحكم على مشروع بكونه صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه عدة أسس ومقومات، ويتعين أن تؤخذ في الاعتبار الظروف المحيطة بالمشروع، ومرحلة تطور المجتمع وعاداته وتقاليده (أبو النور، 2004).

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الامم المتحدة للتنمية والتجارة "الاونكتاد" يستند في تعريفه إلى حجم العمالة حيث يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20 – 100 عامل فأقل ، فإنه يعرف المشروع المتوسط بأنه مازاد عن 100-500 عامل (معتوق، 2006). أما الاتحاد الاوروبي فيصف المشروع بأنه صغير إذا كان عدد العاملين أقل من 50 عامل وأن المشروع المتوسط هو الذي يعمل به أقل من 250 عامل (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،1999).

ومن هذا المنطلق فأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن تشكل ما يزيد عن (90%) من إجمالي المؤسسات العاملة، حيث أنها تستوعب حوالي (60%) من الأيدي العاملة، وتسهم تقريباً بـــ (50%) من الناتج الإجمالي المحلي. مما يعني ضرورة إيلاء هذه المؤسسات في الأردن الأهمية من خلال تفعيلها وتذليل الصعوبات التي تحد من تطورها لتكون المحرك الأساس لقوى الاقتصاد بمختلف مجالاته. (الخصيب، 2009).

والجدير بالذكر أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل (98%) من حجم المشروعات في الأردن وتوظف ما يقارب (33%) من إجمالي القوى العاملة. باعتبارها المصدار الأساسي لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، ودورها الفعال في معالجة مشاكل البطالة والفقر من ناحية أخرى. وقد أهتمت الدول ومنها الأردن اهتماماً لهذا النوع من المشاريع. فمن المعروف أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل على تحقيق التكامل و التجانس للهياكل العامة للإنماء الصناعي، لأنها تستخدم أسس إنتاج بسيطة وتحقق عائداً سريعاً في زمن قليل ، كما تؤدي هذه المشاريع إلى جذب المدخرات الصغيرة و المتوسطة، وتتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال فيها مما يجعلها نواة للمشاريع الكبيرة (السميرات، 2009).

وتجد الإشارة إلى أن هناك مؤسسات تهتم بالشأن المالي الذي يقدمه بعض الصناديق الدعم والتمويل لتنمية المشروعات في الأردن مثل صندوق التنمية والتشغيل و صندق المرآه، إضافة إلى صندوق قروض الحرفيين والتي تعتبر وحدة تابعة لبنك الإنماء الصناعي بهدف تمويل المشاريع الصغيرة والحرف اليدوية، والاقراض الزراعي لدعم المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة ، ومن المؤسسات الرائدة المهتمة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن الشركة الأردنية (تمويلكم) التي تأسست كشركة غير ربحية لدعم وتطوير تلك المشروعات.

ثانيا : خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفروق جوهرية ومزايا مختلفة عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول النامية بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، يمكن إجمال هذه الخصائص بالآتي: (زين العابدين، 2008)

1- **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المشاريع بانخفاض التكلفة المطلوبة لتأسيسها والبدئ بتشغيلها وبالتالي محدودية قيمة القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك المشاريع ، ومن ثم أداة فاعلة لاستقطاب مدخرات الأفراد المحدودة وتوظيفها في المجال الإنتاجي.
2- **استقلالية الإدارة ومرونتها:** تتركز إدارة وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المالك نفسه، لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكيها لتحقيق أفضل تقدم وتوسع و نجاح ممكن لها.
3- **اتاحة فرص العمل:** تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل لابأس بها لعدد من العاملين، كما تتيح التقارب والتفاعل بين أصحابها والعاملين لديهم، والاطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية بينهم مما ينعكس إيجاباً على فاعلية عملية الانتاج، وذلك بسبب نشوء روح الفريق.
4- **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض التكاليف الإنتاجية ومرونة الإدارة إلى تسهيل عملية اقلمت مشاريع الأعمال الصغيرة مع متغيرات التطوير والنمو، وبصفة خاصة فيما يتعلق برغبات المستهلكين و بتلبية احتياجاتهم ، بعكس المؤسسات والشركات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير برامجها و خططها وخطوط إنتاجها بشكل سريع .

وأخيراً فإن هناك دور كبير ومؤكد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الايدي العاملة والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية و التخفيف من مستوى الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً عن طريق سوق العمل التي توفرها للأيدي غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل ثابت او إضافي لهذه المستويات.

الدراسة الميدانية

أولاً– منهج الدراسة

اعتمد الباحث في تحصيل وجمع المعلومات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية على عدد من المشاريع المتوسطة والصغيرة لبيان مدى نجاح هذه المشاريع في الأردن.

ثانياً– عينة الدراسة

تتألف عينة الدراسة من (73) مشروعاً من المشاريع الصغيرة و المتوسطة وقد توزعت كميا من حيث النمط على التوالي (38) مشروعاً تجارياً و(20) مشروعاً زراعياً و (15) مشروعاً صناعياً. والجدول الآتي يبين توزع عينة الدراسة حسب عدد المشاريع.

جدول (1) يبين توزع العينة حسب طبيعة المشاريع

اسم المشروع	العدد
تجاري	38
صناعي	15
زراعي	20

وعليه فأن التوزع النسبي لعدد المشاريع قد بلغ حوالي للتجاري (52%) والصناعي (20%) والزراعي (27%) والشكل البياني الآتي يوضح النسبة المئوية للمشاريع المتوسطة والصغير في الأردن على عددها.

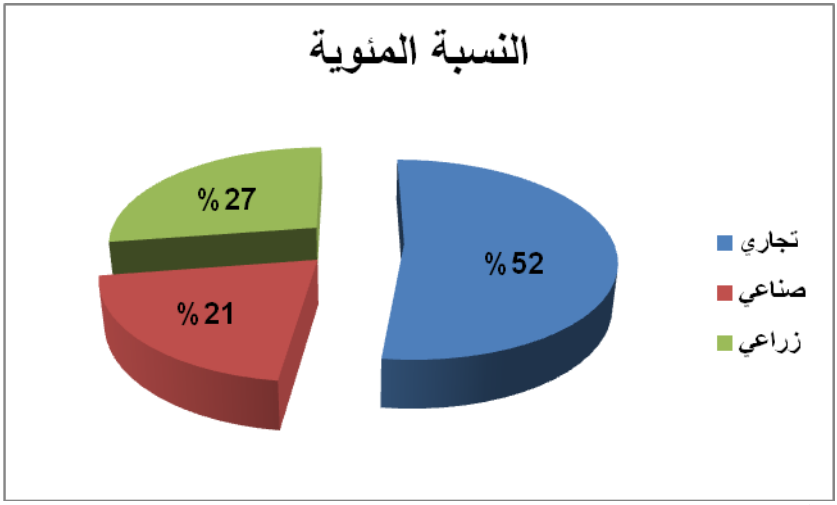

الشكل (1) توزع المشاريع على نوعها بالنسبة المئوية

ومن هذا المنطلق يجدر على الباحث توضيح الصعوبات التي ذكرها في أهداف البحث، والتطرق الى أهم الصعوبات والمعوقات التي واجهت عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من خلال هذه الدراسة الميدانية، وبيان واقع هذه المشروعات من حيث نجاحها أو تعثرها او فشلها، وذلك بغرض بيان اثر هذه المقدمات على النتائج وبيان مدى تأثير هذه المعوقات و الصعوبات في إثبات مدى نجاح المشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن.

البعد الأول المتعلق بالصعوبات المالية: تبلور السؤال الخاص بهذا البعد على النحو الآتي: ما مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات المالية ؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسِبَت التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال صعوبة توفير التمويل. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (2) يبين التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال صعوبة توفير التمويل

المشروع	هل واجهتك صعوبة توفر التمويل ؟				الإجمالي	
	نعم		لا			
	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار
تجاري	13.2 %	5	86.8 %	33	100 %	38
صناعي	6.7 %	1	93.3 %	14	100 %	15
زراعي	30.0 %	6	70.0 %	14	100 %	20

الإجمالي	**16.4 %**	12	**83.6 %**	61	100 %	73

من مراجعة الجدول (2) يتضح أن (61) مشروعاً لم يعانِ من صعوبة او مشاكل في توفر التمويل الازم، في حين أن (12) مشروعاً قد عانى صعوبة التمويل الازم . أي بتوزع نسبي ما بين (16.4%) للمشاريع التي وجدت هذه الصعوبة ، مقابل (83.6%) للمشاريع التي لم تعانِ من صعوبة او مشاكل في التمويل. كما يظهر الجدول (2) أن المشاريع الزراعية هي من بين المشاريع التي عانت من صعوبة وجود التمويل، حيث بلغت نسبتها (30%) من إجمالي مشاريعها، ويعود ذلك إلى أن قوانين و شروط الضمان التمويل لم تكن مناسبة كثيراً للمشاريع الزراعية، في حين كانت المشاريع الصناعية أقل المشاريع التي تعرضت او عانت من صعوبة التمويل بحيث بلغت نسبة هذه المشاريع ما يعادل (6.7%) من إجمالي المشاريع الصناعية وبتكرار مطلق بلغ (1) مشروعاً واحداً فقط، وجاءت المشاريع التجارية أخيراً في ترتيب لمواجهة هذه الصعوبة لتكون المشاريع التي عانت من الحصول على التمويل ما يعادل نسبته (13.2%) من إجمالي المشاريع .

ويعزو الباحث مرد هذه النتائج إلى التعقيدات في عملية توفير المشاريع، إضافة إلى وجود توثيق لدى الدوائر الرسمية في الأردن.

ولتوضيح النسب المئوية لهذه الصعوبة بيانياً يقدم الباحث الشكل الآتي:

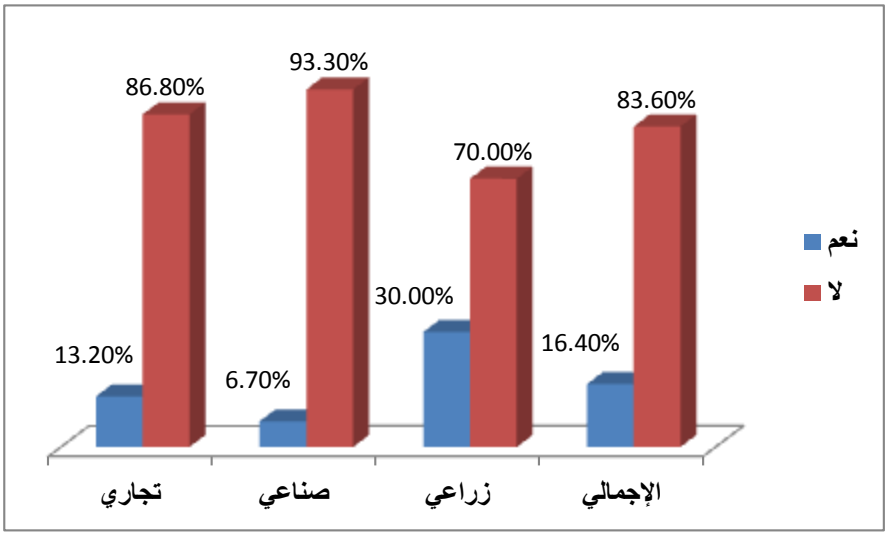

الشكل (2) النسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة في صعوبة توفير التمويل

البعد الثاني المتعلق بالصعوبات التنظيمية والتشريعية: تبلور السؤال الخاص بهذا البعد على النحو الآتي: ما مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات التنظيمية والتشريعية ؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسِبَت التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال الصعوبات التنظيمية والتشريعية والتي تنقسم إلى صعوبات البيروقراطية وصعوبات التسويق. والجدول الآتي يوضح الصعوبات البيروقراطية.

جدول (3) يبين التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال الصعوبات البيروقراطية

المشروع	هل واجهتك صعوبات البيروقراطية ؟				الإجمالي	
	نعم		لا			
	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار

تجاري	34.2 %	13	65.8 %	25	100 %	38
صناعي	33.3 %	5	66.7 %	10	100 %	15
زراعي	20 %	4	%80	16	100 %	20
الإجمالي	%30.14	22	69.86 %	51	100 %	73

ومن النظر الى جدول (3) كانت النتيجة ان المشاريع الصناعية و التجارية حصلت على درجة متقاربة وعلى اعلى النسب كما يوضح الجدول (3) أن النسب بلغت على التوالي (34.2%) نسبة المشاريع التجارية التي عانت من هذه الصعوبة و(33.3%) للمشاريع الصناعية، وقد حصلت المشاريع الزراعية أقلها بنسبة بلغت (20%) من إجمالي المشاريع، وقد يكون هذا عائد إلى اسباب منها قلة الاهتمام من قبل الحكومة بما تتطلب تلك المشاريع، الأمر الذي يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات الروتينية بالنسبة لمن يريد إنشاء مثل هذه المشاريع ، بينما كان العكس للمشاريع التجارية و الصناعية، حيث تبين كثرة المرجعيات و القوانين الحكومية والجهات التي تحتاجها هذه المشاريع عند إنشائها، وذلك حسب طبيعة عمل او نشاط المشروع وخصوصيته. ولتوضيح النسب المئوية لهذه الصعوبة بيانياً يقدم الباحث الشكل الآتي:

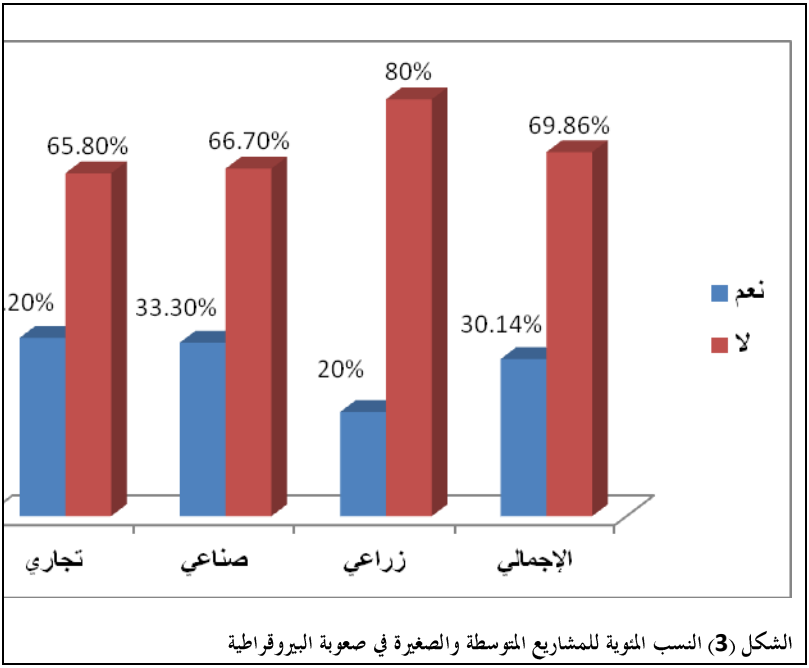

الشكل (3) النسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة في صعوبة البيروقراطية

ولحساب التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة للجانب الثاني من الصعوبات التنظيمية والتشريعية وهي صعوبات التسويق يوضحها الجدول الآتي:

جدول (4) يبين التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال صعوبات التسويق

المشروع	هل واجهتك صعوبات التسويق ؟				الإجمالي	
	نعم		لا			
	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار
تجاري	%26.67	5	%86.84	33	%100	38

صناعي	%25.42	4	%73.33	11	%100.0	15
زراعي	%5	1	%95	19	%100.0	20
الإجمالي	13.7%	10	%86.3	63	%100.0	73

من مراجعة الجدول (4) يتضح أن المشاريع التجارية في العينة كانت أكثر المشاريع التي واجهت مشاكل وصعوبة في التسويق، بحيث بلغت نسبتها التي عانت من هذه الصعوبة (26.67%) من إجمالي المشاريع التجارية، وهذا عائد إلى أن المشاريع التجارية بوجه عام تحتاج إلى نشاط تسويقي، لا سيما المشاريع الجديدة والصغيرة منها على وجه الخصوص، ثم تليها المشاريع الصناعية التي شكلت لديها المشاريع التي واجهت هذه الصعوبة نسبة بلغت (25.42%) من إجمالي مشاريعها، وأخيراً جاءت المشاريع الزراعية بنسبة أدنى وبما يعادل (5%) من إجمالي مشاريعها التي عانت من هذه الصعوبة، وتفسير ذلك يعود إلى أن المشاريع الزراعية مشاريع مسوقة بذاتها نتيجة الطلب الكبير على منتجها الاستهلاكي في السوق. ولتوضيح النسب المئوية لهذه الصعوبة بيانياً يقدم الباحث الشكل الآتي:

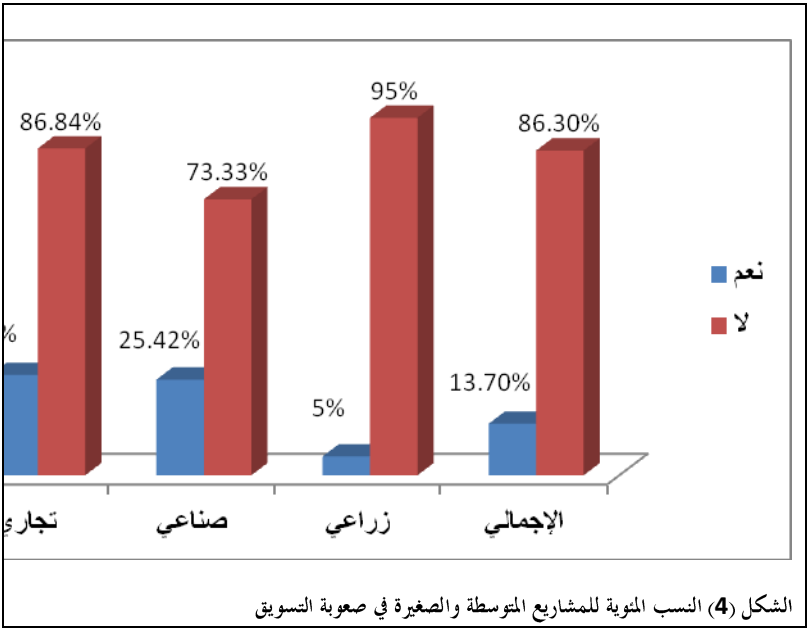

الشكل (4) النسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة في صعوبة التسويق

البعد الثالث المتعلق بالصعوبات الفنية والإدارية: تبلور السؤال الخاص بهذا البعد على النحو الآتي: ما مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات الفنية والإدارية ؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسِبَت التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال الصعوبات الفنية والإدارية والتي تنقسم إلى صعوبات تتعلق بقلة الخبرة وصعوبات تتعلق بمستوى التأهيل العلمي وأخيراً صعوبات تتعلق بالتدريب المهني وسيعرض الباحث هذه التقسيمات على التوالي. والجدول الآتي يوضح الصعوبات المتعلقة بقلة الخبرة. . والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (5) يبين التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال صعوبة قلة الخبرة

المشروع	هل واجهتك صعوبة في قلة الخبرة ؟		الإجمالي
	نعم	لا	

	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار
تجاري	%5.26	2	%94.74	36	%100	38
صناعي	%6.67	1	%93.33	14	%100	15
زراعي	%5	1	%95	19	%100	20
الإجمالي	%5.5	4	%94.5	69	%100	73

من مراجعة الجدول (5) يوضح أن المشاريع الصناعية هي أكثر المشاريع التي واجهت الصعوبات وبما يعادل (6.67%) من إجمالي المشاريع الصناعية، ثم يليها المشاريع التجارية بنسبة كانت (5.26%) من إجمالي مشاريعها، واخيرا المشاريع الزراعية حيث شكلت نسبة المشاريع التي واجهة من هذه الصعوبة ن (5%) من إجمالي مشاريعها. وفي الواقع فإن هذه النسب على اختلافها تشير وبشكل جيد أن معظم المشاريع انطلقت من واقع الخبرة السابقة. وتجد الإشارة إلى أنه على الرغم من تفاوت الخبرة عند معظم أصحاب المشاريع بخبرتهم السابقة في مجال عملهم، إلا وأنه يمكننا أن نفند ونفرق وعلى وجه الخصوص ترتيب مواجهة هذه الصعوبة بالنسبة لمختلف أنواع المشاريع في العينة رغم تواضع التكرار المطلق لكافة المشاريع. وعليه فأن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العينة التي احذت قد بادروا بإنشاء و أقامت مشاريعهم من واقع خبرة سابقة لديهم قد اكتسبوها في مجال عملهم. ولتوضيح التكرارات والنسب المئوية لهذه الصعوبة بيانياً يقدم الباحث الشكل الآتي:

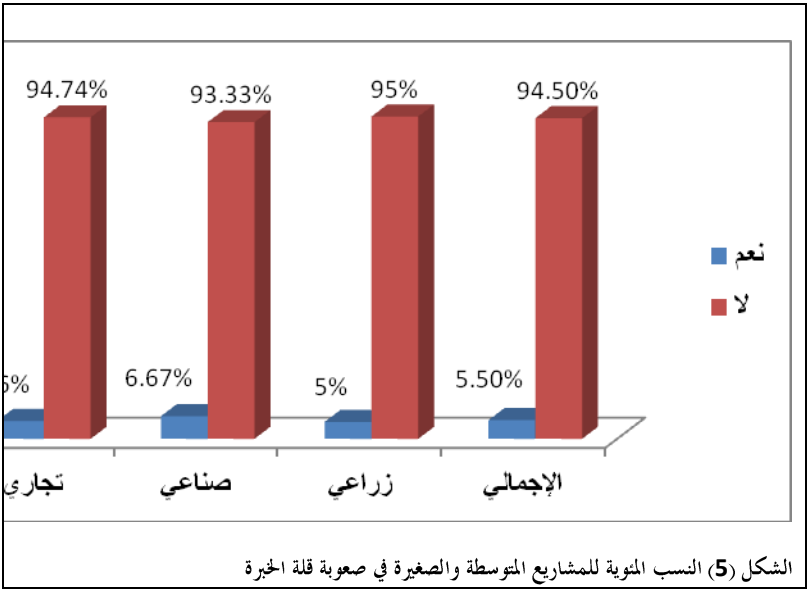

الشكل (5) النسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة في صعوبة قلة الخبرة

ولحساب التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة للجانب الثاني من الصعوبات الفنية والإدارية وهي صعوبة التأهيل العلمي يوضحها الجدول الأتي:

جدول (6) يبين التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال صعوبة مستوى التأهيل العلمي

المشروع	هل واجهتك صعوبات بمستوى التأهيل العلمي ؟				الإجمالي	
	نعم		لا			
	ثانوية وما فوق		إعدادية وما دون			
	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار

تجاري	%57.89	22	%42.11	16	%100	38
صناعي	%.80	12	%20	3	%100	15
زراعي	%10	2	%90	18	%100	20
الإجمالي	%49.32	36	%50.68	37	%100	73

من مراجعة الجدول (6) تبين أن المشروعات الصناعية هي من بين المشاريع الأكثر في العينة التي تميز أصحابها بأنهم من الحاصلين على مستوى تعلمي ثانوية وما فوق وبنسبة (80%) من إجمالي المشاريع الصناعية، ويلاها أصحاب المشاريع التجارية، حيث بلغت نسبة الحاصلين على ثانوية وما فوق (57.89%)، وقد تبين أن هذه النتيجة كانت عامل جيد و إيجابي واضح عند التميز بين المشاريع الناجحة والفاشلة، وأتت المشاريع الزراعية في الأخير(درجة التأهيل العلمي)، حيث شكل معظم أصحابها وبنسبة (90%) ممن يحملون الإعدادية وما دون، وقد تبين ان نسبة الحاصلين على ثانوية العامة وما فوق أكثر من (10%) منهم. ولتوضيح النسب المئوية لهذه الصعوبة بيانياً يقدم الباحث الشكل الآتي:

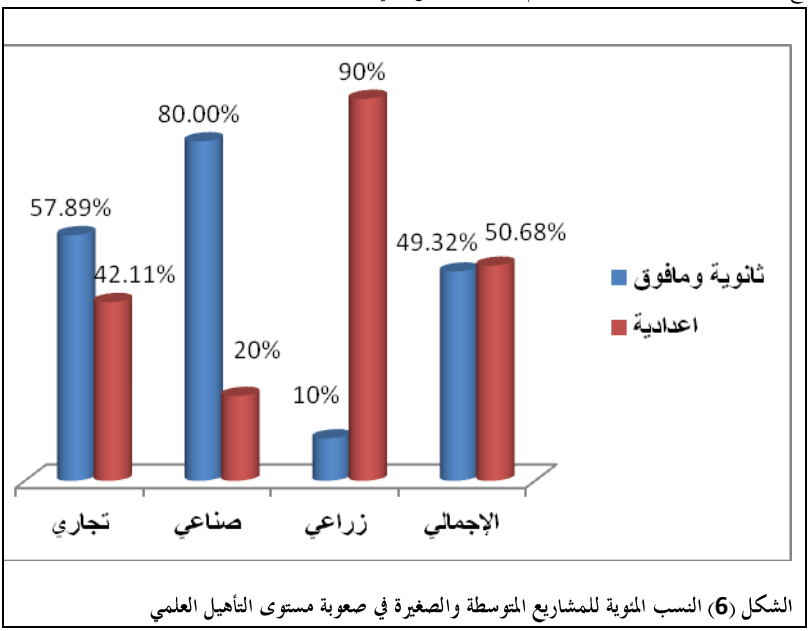

الشكل (6) النسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة في صعوبة مستوى التأهيل العلمي

ولحساب التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة للجانب الثالث من الصعوبات الفنية والإدارية وهي صعوبة تتعلق بمستوى التدريب يوضحها الجدول الأتي:

جدول (7) يبين التكرارات والنسب المئوية للمشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال صعوبة مستوى التدريب

المشروع	هل واجهتك صعوبات بمستوى التدريب ؟				الإجمالي	
	نعم		لا			
	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار
تجاري	%47.4	18	%52.6	20	%100	38

صناعي	%46.7	7	%53.3	8	%100	15
زراعي	%25.0	5	%75.0	15	%100	20
الإجمالي	%41.1	30	%58.9	43	%100	73

من مراجعة الجدول (7) تبين أن المشاريع التجارية حصلت على نسبة عالية بين المشاريع من حيث مشاريعها التي تلقت تدريباً في مجال عملها بنسبة حوالي (47.4%) من إجمالي المشاريع التجارية، لتليها المشاريع الصناعية بنسبة (46.7%) من إجمالي مشاريعها، وكانت المشاريع الزراعية أقلها و حصلت (25%) فقط من إجمالي مشاريعها على تدريب خلال فترة المشروع. ويوضح ذلك أن التدريب كان موجهاً اكثر نحو المشاريع المهتمة بالجانب التجاري والصناعي من قبل الجهة الراعية أو أن أصحاب هذه المشاريع يعون أهمية التدريب في تحسين وزيادة وتطوير المهارات لإنجاح مشروعاتهم التي تواجه منافسة كبيره أكثر بكثير من المشاريع الزراعية.

مقترحات الدراسة

بناء على البيانات والنتائج التي أسفرت عنها الدراسة النظرية والميدانية فإن الباحث يُقدم مجموعة مقترحات قد تُسهم في بيان مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن متمثلة في الآتي:

1- تبني استراتيجية ومعايير واضحة من قبل الدولة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للأردن.
2- تطوير وابتكار سبل وأدوات تمويلية تتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن .
3- تحفيز المشاريع الصغيرة و المتوسطة بعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الاولية الخامة المستوردة لتصنيع .
4- تيسير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5- تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراء التعديلات في السياسة الضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المشروعات.
6- إنشاء مراكز في جميع المدن لتدريب وتنمية الموارد البشرية العمالة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبية والتسويقية بها.
7- حث المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إنتاج المنتجات البديلة للواردات وذلك توفير المواد الخام والسلع والخدمات التي تحتاجها المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الأسواق المحلية
8- حث وتحفيز الجامعات على الابتكار وتطوير التكنولوجيا والبحوث وتقديم المشوراه الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاردن
9- دعم منتجاتها لسماح لها بالمنافسة في الأسواق الخارجية و المساعدة على تسويق و ايجاد اسواق محلية و خارجية لمنتجات هذه المشاريع

المراجع

- أبو النور، بركات محمد.(2004).***إستراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر***، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد (7): القاهرة.
- التيسوري، عبد الرحمن.(2009). البطالة، مفهوم تحليل تكلفة وحلول، ***مجلة المعلم***، عدد (14) السنة: 2009: سورية.
- الخصيب، صبري.(2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، (واقع وتطلعات)، ***المجلة الالكترونية***، الاصدار الثالث، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب: عمان.
- زيدان، رامي.(2005). ***المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2001***، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين: سورية.

- زيدان، رامي.(2007). خمسة اسباب لظاهرة البطالة في سوريا، ***صحيفة تشرين***، العدد 9918، الصفحة الاقتصادية: دمشق.
- زين العابدين، أسامة .(2008). منشآت الأعمال الصغيرة، ***مجلة التنمية الاقتصادية***، المجلد (12)، العدد (9)، جامعةتشرين: سورية.
- السميرات، بلال.(2009). المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال، ***دراسات العلوم الأردنية***، الجامعة الأردنية، المجلد36، العدد 2، عمان.
- العبري، خليفة.(2005). ***الصناعات الصغيرة والمتوسطة***، ورقة عمل، الملتقى العربي الثالث: سلطنة عمان.
- عليو، رشيد.(2009). ***دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في التنمية في البلاد العربية***، مجلس الاتحادات العربية: الوحدة الاقتصادية العربية.
- القاضي، اسامة.(2005).***المشروعات الصغيرة الممولة من هيئة مكافحة البطالة في محافظة حلب***. دراسة داخلية غير منشورة، هيئة مكافحة البطالة : سورية.
- قدومي، ثائر.(2009). ***تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن*** (المعوقات والتحديات)، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية: عمان.
- القشي، ظاهر.(2010). آثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني.
- كنجو عبود كنجو.(2007). ***المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة حلب***، دراسة تطبيقية، جامعة حلب:كلية الإقتصاد.
- المحروق، ماهر ومقابلة، أيهاب.(2006).***المشروعات الصغيرة والمتوسطة*** (أهميتها ومعوقاتها)، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بنك الانماء: الأردن.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.(1999). ***إدارة وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية***، الهيئة العامة للإستعلامات: موقع السلطة الفلسطينية. فلسطين.
- معتوق، محمد.(2006). ***مراحل تكوين وتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة وخلق فرص العمل***، ورقة مقدمة للحلقة الدراسية التي يقيمها مجلس التخطيط الوطني حول المشروعات الصغرى والمتوسطة، اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل.
- منتدى الأعمال لفسطيني.(2013). ***تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن*** (المعوقات والتحديات)، تقرير مركز المعلومات والدراسات.
- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية(JEDCO). (2014). ***الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن 2014–2018***، برنامج العمل الأردني.
- *Doyle. Pamela.(2006).* ***The importanc*** *f* ***of small and medium-sized enterprises****. Document Imaging Trend Report, Director, October. 2006. United States of America.*
- *Ministry of Economic Development.(2011). The* ***Structure of small and medium-sized in New Zealand, SMEs in New Zealand****: Structure and Dynamics, September 2011 , ISSN 1178-3281.*

- *World Trada Organization.(2013).* ***Electronic Commerce, Development And and small and medium-sized enterprises****. Committee on Trade and Development. WT/COMTD/W/193.14 February 2013.(13-0844).*